Date: 7 May 2008
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ١٣ (و) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: السكان والتنمية

تقرير لجنة السكان والتنمية عن أعمال دورتها الحادية والأربعين

(نيويورك، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)

موجز

عقدت الدورة الحادية والأربعون للجنة السكان والتنمية بمقر الأمم المتحدة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وفي الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ حول موضوع خاص هو "توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية".

وشملت الوثائق المعروضة على اللجنة تقرير الأمين العام عن رصد سكان العالم، مع التركيز على الموضوع الخاص. واستعرض التقرير الاتجاهات والتوقعات المتعلقة بنمو سكان المدن والأرياف والتغيرات الطارئة على سكان المدن. وناقش ما لزيادة السكان الطبيعية واقتران الهجرة من الأرياف إلى المدن بإعادة تصنيف الأرياف كمناطق حضرية من إسهام نسبي في نمو سكان المناطق الحضرية. ونظر التقرير في الأهمية النسبية لمختلف أنواع الهجرة الداخلية وتطرق إلى آثار توزيع السكان على نسبي الإعالة في المناطق الحضرية والريفية. ووثق أثر التحضر على الحد من الفقر، واستعرض مستوى المعرفة الحالي بأوجه التفاوت في إمكانية الحصول على الخدمات وفي السلوك الديمغرافي بين المناطق الحضرية والريفية، مع إيلاء اهتمام خاص للفقراء في المناطق الحضرية. ووثق التقرير أيضا التطورات الكبرى على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بتوزيع السكان، وأبرز أهمية التحضر بالنسبة إلى النمو

الاقتصادي ورفاه الإنسان، وخلص إلى أنه ينبغي الاستفادة من جوانب التحضر الإيجابية والعمل في الوقت نفسه على الحيلولة دون التأثير بسلباتها أو تقليلها إلى أدنى حد.

ونظرت اللجنة أيضا في تقرير مكتبها عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين وفي تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية التي تركز على توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية. وركز تقرير آخر نظرت فيه اللجنة على تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي بين أنه، على الرغم من زيادة المساعدة المقدمة من الجهات المانحة خلال السنوات القليلة الماضية، فإن الارتفاع يعزى بالدرجة الأولى إلى زيادة التمويل المخصص لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الختام، استعرضت اللجنة تنفيذ برنامج عمل شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٧ ومذكرة من الأمين العام بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: البرنامج الفرعي ٦، السكان، في إطار البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

واستمعت اللجنة إلى كلمات رئيسية ألقاها كل من ديفيد ساترويت، زميل أقدم في برنامج المستوطنات البشرية التابع للمعهد الدولي للبيئة والتنمية، لندن؛ ومارك مونغومري، زميل أقدم بشعبة بحوث السياسات العامة التابعة لمجلس السكان، نيويورك؛ وهيلين زيلي، عمدة كيب تاون، في جنوب أفريقيا؛ وإدواردو مورينو، رئيس المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي.

وقررت اللجنة، عند نظرها في إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن يكون موضوع دورتها الثالثة والأربعين، التي ستعقد عام ٢٠١٠، "الصحة والاعتلال والوفيات والتنمية". واتخذت اللجنة أيضا قرارا عن الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية، أقرت فيه بأن سكان العالم يمرون بتحول تاريخي لم يسبق له مثيل، حيث أصبحت أغليبيتهم من سكان المدن وليس من سكان الأرياف كما كان الحال في السابق، مع استمرار وجود أوجه تفاوت كبيرة في مستوى التحضر فيما بين المناطق والبلدان. وبالنظر إلى عدد ساكني المدن الآخذ في الارتفاع ارتفاعا كبيرا في البلدان النامية، فسيتركز نمو السكان مستقبلا في المناطق الحضرية للبلدان النامية بالدرجة الأولى، لا سيما في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم. ورأت اللجنة أن التحضر السريع لسكان العالم يتطلب اتباع نهج متكاملة وتشاركية إزاء الإدارة المكانية، بطرق منها تنسيق العمل بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية، بدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، حث القرار الحكومات على تعزيز الصلات بين المدن والأرياف، اعترافا

باعتقاد بعضها على البعض الآخر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي القرار نفسه، دعت اللجنة الحكومات إلى التصدي للتحديات التي يطرحها النمو الحضري والمجرة الداخلية واغتنام الفرص التي يتيحها، عن طريق الإسراع باتخاذ إجراءات استشرافية ومطرودة لضمان التأثير الإيجابي لتلك الظاهرتين على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والاستدامة البيئية، وبالتالي التمكين من مشاركة جميع الجهات المعنية وتمثيلها في التخطيط لمستقبل المدن. كما دعا القرار المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان النامية المبذولة في هذا الصدد، بطرق منها بناء القدرات للتصدي لهذه التحديات واغتنام هذه الفرص.

واستمعت اللجنة إلى بيان من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المهام الجديدة للمجلس (فيما يتعلق بالاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي) والفرص التي يتيحها إحداث تلك المهمتين لمواصلة التفاعل بين المجلس ولجنة السكان والتنمية. وأعقب البيان إجراء حوار غير رسمي مع أعضاء اللجنة.

ووافقت اللجنة أيضا على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين واعتمدت التقرير المتعلق بأعمال دورتها الحادية والأربعين.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	الأول - المسائل التي تستدعي اتخاذ إجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي وجّه انتباهه إليها
٥	ألف - مشروع مقرر
٧	باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها
١٥	الثاني - إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
١٨	الثالث - مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية
١٩	الرابع - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في ميدان السكان
٢٠	الخامس - مسائل أخرى
٢١	السادس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للجنة
٢٢	السابع - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية والأربعين
٢٣	الثامن - تنظيم الدورة
٢٣	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٢٣	باء - الحضور
٢٣	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٢٤	دال - تقرير مكتب اللجنة عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين
٢٤	هاء - جدول الأعمال
٢٤	واو - الوثائق

الفصل الأول

المسائل التي تستدعي اتخاذ إجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي وجّه انتباهه إليها

ألف - مشروع مقرر

١ - توصي اللجنة بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع المقرر التالي:
تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الحادية والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علماً بتقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الحادية والأربعين^(١)؛
(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للجنة بصيغته الواردة أدناه:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب^(٢).
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

الوثائق

- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للجنة
مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة
تقرير مكتب اللجنة عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين
- ٣ - إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

(١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوثائق الرسمية، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٥ (E/2008/25).

(٢) وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٣/٢٠٠٥ ستعقد اللجنة، بعد اختتام دورتها الحادية والأربعين مباشرة، الاجتماع الأول لدورتها الثانية والأربعين لغرض واحد هو انتخاب رئيس جديد وأعضاء آخرين لمكتب اللجنة، وفقاً للمادة ١٥ من قواعد وإجراءات اللجان الفنية للمجلس.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن إسهام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على إسهام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٤ - إسهام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في ميدان السكان.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم

تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في ميدان السكان، ٢٠٠٨

٦ - إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠٠٩.

٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين للجنة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين للجنة

٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والأربعين.

باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

٢ - يوجه انتباه المجلس إلى اتخاذ اللجنة القرار التالي والمقررين التاليين:

القرار ١/٢٠٠٨

توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية

إن لجنة السكان والتنمية،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٣)، وخصوصا الفصل التاسع، بشأن توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل^(٤)، وخصوصا الفرع الثاني - دال، بشأن الهجرة الداخلية وتوزيع السكان والتجمعات الحضرية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٥) والبيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥^(٦)، وكذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ عن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى الأحكام ذات الصلة بتوزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية الواردة في جملة وثائق منها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٧)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٨)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٩)، وإعلان

(٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة د-٢١/٢، المرفق؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-21/5/Rev.1)؛ و A/S-21/PV.9.

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان) القرار ١، المرفق الأول.

(٨) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٩) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق.

جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(١٠)، وخطوة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطوة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(١١)، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل التابع له^(١٢)، وجدول أعمال الموئل^(١٣)، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة^(١٤)، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦^(١٥)، وتوافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١٦)، وإعلان ومنهاج عمل بيجين^(١٧)، وبرنامج عمل بربادوس^(١٨)،

وإذ تسلّم بأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه مترابطان مع الجهود العالمية المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وبأن تحقيق أهداف برنامج العمل ينسجم مع تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، كما يقدم إسهاماً أساسياً فيها،

وإذ تسلّم أيضاً بأن سكان العالم يمرون بتحول تاريخي لم يسبق له مثيل، حيث أصبحت أغليبيتهم من سكان المدن وليس من سكان الأرياف كما كان الحال في السابق، مع بقاء فوارق كبيرة في مستوى التحضر فيما بين المناطق والبلدان، إذ ما زال معظم سكان أفريقيا وآسيا من سكان الأرياف بينما تبلغ مناطق أخرى درجة عالية من التحضر، ولذلك

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١١) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٤) قرار الجمعية العامة د-٢٥/٢، المرفق.

(١٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٠، المرفق.

(١٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٧) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٨) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

يتطلب هذا التحول نهجا متكاملة وتشاركية إزاء الإدارة المكانية، بطرق منها تنسيق العمل بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية، بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ تسلّم كذلك بالأثر السلبي الذي يحدثه تردي البيئة، بما في ذلك تغير المناخ، في توزيع السكان والهجرة الداخلية والتحضر والتنمية، وكذلك في التحديات التي تنطوي عليها التحولات التي تمر بها المناطق الريفية والحضرية بالنسبة إلى الاستدامة البيئية،

وإذ تلاحظ أن عدد السكان الحضريين في البلدان النامية ينمو نموا كبيرا، وأن نمو السكان في المستقبل ستركز بصورة أساسية في المناطق الحضرية للبلدان النامية، وخصوصا في المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم،

وإذ تسلّم بأن الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية وإعادة تصنيف المناطق الريفية بوصفها مناطق حضرية تسهم في نمو السكان الحضريين،

وإذ تسلّم أيضا بأن مستويات الفقر أعلى ما تكون في المناطق الريفية، وأن مستويات الفقر في ازدياد في المناطق الحضرية في بعض البلدان النامية، وأن فقراء المدن من أشد الفئات ضعفا ولا خيار لهم في غالب الأحيان سوى العيش في الأحياء الفقيرة التي تُعرف بظروف الاكتظاظ فيها، وعدم سلامة المساكن، والجريمة وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية، وعدم إمكانية الاستفادة من مصادر المياه المحسنة والصرف الصحي والخدمات الصحية،

وإذ تسلّم كذلك بأنه توجد في البلدان النامية تفاوتات فيما بين الأوساط الحضرية من حيث الحصول على الخدمات الاجتماعية،

وإذ تشير إلى الالتزام بتحقيق الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المبين في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بإدماج هذا الهدف في الاستراتيجيات الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، التي تهدف إلى تخفيض الوفيات النفاسية، وتحسين صحة الأم، وتخفيض وفيات الأطفال، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن رصد سكان العالم^(١٩) وبشأن رصد برامج السكان^(٢٠)، اللذين يركزان على توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية،

(١٩) E/CN.9/2008/3 و Corr.1.

(٢٠) E/CN.9/2008/4.

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام بشأن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢١)،

وإذ تعترف بأن الافتقار إلى التمويل الكافي يظل بالنسبة للبلدان النامية التي لا تستطيع أن تولّد موارد كافية العائق الرئيسي أمام التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وإذ تحت المجتمع الدولي، بما في ذلك حكومات البلدان المانحة والبلدان النامية على السواء، أن تواصل تعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل، مع مراعاة الاحتياجات الراهنة،

وإذ تدرك أن الفقر والبطالة والجوع وسوء التغذية هي بعض الأسباب الرئيسية للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في كثير من البلدان النامية،

وإذ تؤكد أنه ينبغي لجميع الدول وجميع الشعوب أن تتعاون للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من أجل تخفيض حالات التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية سكان العالم على نحو أفضل،

١ - **تؤكد** من جديد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٣) والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه^(٤)؛

٢ - **تهيب** بالحكومات أن تكفل، لدى وضع السياسات الخاصة بتوزيع السكان، انسجام مقاصدها وأهدافها مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والقضاء على الفقر في المناطق الحضرية والريفية على السواء، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والإنصاف وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية؛

٣ - **تكرر التأكيد** على الالتزامات بالشراكة العالمية من أجل التنمية المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٥)، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)^(١١)، مشددة على ضرورة تنفيذها بالكامل، وتعزيز الزخم الذي ولّده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل القيام، على جميع المستويات، بتنفيذ وتنفيذ الالتزامات المعلنة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

٤ - **تهيب** بالحكومات أن تواجه التحديات والفرص المتعلقة بالنمو الحضري والهجرة الداخلية باتخاذ إجراءات سريعة وتطلعية ومطردة لكفالة أن يكون لهاتين الظاهرتين أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، والاستدامة البيئية، وأن تمكن بذلك كافة الجهات المعنية من المشاركة والتمثيل في التخطيط لمستقبل حضري؛ وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد، بطرق منها بناء القدرات للاستجابة لهذه التحديات والفرص؛

٥ - **تحث** الحكومات على تعزيز التنمية التي من شأنها أن تشجع صلات الوصل بين المناطق الحضرية والريفية اعترافا باعتماد بعضها على البعض الآخر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

٦ - **تشدد** على ضرورة القضاء على الفقر في المناطق الريفية، بطرق منها وضع استراتيجيات تراعي المنظور الجنساني وتهدف إلى تعزيز سبل التفاعل بين المدن والمناطق الريفية، خصوصا عن طريق توفير فرص العمل للمقيمين في الأرياف، وإيجاد فرص لتسويق المنتجات الزراعية في المناطق الحضرية، وتيسير حصول المقيمين في الأرياف والمهاجرين من الريف إلى المدينة على الائتمان والتعليم والتدريب المهني والخدمات الصحية؛

٧ - **تشدد أيضا**، في سياق توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية، ومع مراعاة الأولويات الوطنية، على أهمية وضع وتمويل سياسات فعالة لسوق العمل مكرسة لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك المشاركة الكاملة للمرأة في جميع الاستراتيجيات الدولية والوطنية المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر، وخلق فرص عمل أكثر وأفضل للمرأة، سواء الحضرية أو الريفية، وإدماجها في الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي؛

٨ - **تحث** الحكومات على تحسين حالة فقراء المدن، الذين يعمل كثير منهم في القطاع غير النظامي للاقتصاد وزيادة إدماج المهاجرين الداخليين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بتنمية وتحسين قدرتهم على كسب دخل، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، وخصوصا العاملات وربات الأسر المعيشية؛

٩ - **تهيب** بالحكومات أن تأخذ في الاعتبار آثار توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية لدى وضع سياسات مراعية لأحوال الأسر في مجال الإسكان والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والتعليم؛

١٠ - **تهيب** بالحكومات أيضا أن تزيد من قدرة وكفاءة سلطات المدن والسلطات البلدية على إدارة التنمية الحضرية لحماية البيئة وتلبية حاجيات جميع المواطنين، بمن فيهم

الشباب والمستقطنون في المدن، إلى السلامة الشخصية، والهياكل والخدمات الأساسية والقضاء على المشاكل الصحية والاجتماعية، بما في ذلك مشاكل المخدرات والإجرام، والمشاكل الناجمة عن الاكتظاظ والكوارث، وتزويد الناس ببدائل عن العيش في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان؛

١١ - تحت الحكومات على النهوض بالحياة الصحية في المناطق الريفية والحضرية على السواء في جميع مجالات الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وخصوصا تحسين صحة الأم والطفل والمراهق، وبذل الجهود لتخفيض الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، في ضوء التحديات التي يطرحها توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية والفرص التي تتيحها؛

١٢ - تدعو الحكومات إلى وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى ضمان حصول جميع الأشخاص، بغض النظر عن مكان عيشهم، على حماية اقتصادية واجتماعية كافية في الشيخوخة؛

١٣ - تقر بأن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتطلب زيادة الالتزام بتوفير الموارد المالية، داخليا وخارجيا على السواء، وتمييز في هذا السياق بالبلدان المتقدمة النمو أن تتم الجهود المالية الوطنية التي تبذلها البلدان النامية فيما يتصل بالسكان والتنمية وأن تكثف جهودها من أجل نقل موارد جديدة وإضافية إلى البلدان النامية، وفقا للأحكام ذات الصلة من برنامج العمل، بغية ضمان تحقيق المقاصد والأهداف التي تتصل بالسكان والتنمية؛

١٤ - تلاحظ أن الزيادات التي حصلت مؤخرا في تدفق الموارد المالية للمساعدة على تنفيذ برنامج العمل تعزى أساسا إلى زيادة تمويل الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعرب عن القلق لأن التمويل المخصص لتنظيم الأسرة أدنى بكثير من الأهداف المقترحة؛

١٥ - تشجع الحكومات، لدى وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج الوقاية والمعالجة والرعاية والدعم فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأمراض السارية، على أن تركز على الاحتياجات المتنوعة والخاصة للسكان الحضريين والريفيين والسكان المهاجرين، بمن فيهم المهاجرون مؤقتا، وتشدد على ضرورة التصدي لنفسي وتأنيث جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

١٦ - تشجع الحكومات أيضا على ترويج مبادئ وممارسات التحضر المستدام بغية التصدي للقضايا البيئية، ومنها تغير المناخ، لتقلل بذلك من ضعف قطاعات المجتمع ذات

الدخل المنخفض أمام الأخطار التي تشكلها الآثار البيئية في عالم آخذ في التحضر بسرعة، وتدعو مجتمع المانحين الدوليين إلى دعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛

١٧ - تحت الحكومات على إقامة المؤسسات والآليات ذات الصلة، أو تعزيزها إذا كانت قائمة بالفعل لجمع البيانات المصنفة حسب المكان، ووضع التقديرات والإسقاطات الديمغرافية حسب السن ونوع الجنس وتكوين الأسر المعيشية، وربطها بالقضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي كي تساعد على وضع السياسات، والتخطيط الإقليمي والحضري والريفي والتخطيط لتوفير الخدمات، واتخاذ قرارات الاستثمار أو القيام بالدعوة لصالح الفئات الضعيفة والمهمشة، مع مراعاة المنظور الجنساني؛

١٨ - تؤكد الحاجة إلى الدعم التقني والمالي للأنشطة المرتبطة بالتحضير لجولة التعدادات السكانية لعام ٢٠١٠ وإجرائها، إذ أن تلك التعدادات ستوفر بيانات هامة بشأن التنمية الحضرية والريفية؛

١٩ - تقر بأن اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في تكييف البرنامج الدولي للسكان والتنمية مع السياقات الإقليمية، وتشجع الأمين العام على مواصلة الاعتماد على اللجان الإقليمية في تنفيذ البرامج الإقليمية للسكان والتنمية؛

٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، في إطار تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عمله الفني بشأن توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية، بما في ذلك إدماج منظور جنساني في التحليلات والتوصيات، بالتعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، وأن يواصل تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والمقاصد بشأن توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية المبنية في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لآثارها بالنسبة للتنمية.

المقرر ١٠١/٢٠٠٨

الموضوع الخاص للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٠*

تقرر لجنة السكان والتنمية أن يكون الموضوع الخاص للدورة الثالثة والأربعين للجنة في عام ٢٠١٠ "الصحة والاعتلال والوفيات والتنمية".

المقرر ١٠٢/٢٠٠٨

الوثائق التي نظرت فيها لجنة السكان والتنمية في دورتها الحادية والأربعين

تخطط لجنة السكان والتنمية علما بالوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج والتقدم المحرز في مجال السكان في عام ٢٠٠٧: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(٢٢)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: البرنامج الفرعي ٦، السكان، في إطار البرنامج ٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(٢٣).

* للمناقشة، انظر الفصل الثاني، الفقرتان ١٨ و ١٩.

.E/CN.9/2008/6 (٢٢)

.E/CN.9/2008/7 (٢٣)

الفصل الثاني

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٣ - أقرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند ٣ من جدول أعمالها، المعنون "إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، في جلساتها الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، المعقودة في ٧ و ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن رصد سكان العالم، مع التركيز على توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية (E/CN.9/2008/3 و Corr.1)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن رصد برامج السكان التي تركز على توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية (E/CN.9/2008/4)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2008/5)؛

(د) بيانات مقدمة من منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.9/2008/NGO/1 و E/CN.9/2008/NGO/2 و E/CN.9/2007/NGO/3)؛

٤ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل، أدلى بيان استهلاكي كل من المدير المساعد لشعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ورئيس فرع السكان والتنمية في شعبة الدعم التقني بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمستشار الأقدم للمشاريع بفرع السكان والتنمية.

٥ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من أنتيغوا وبربودا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وسلوفينيا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه)، والصين وكازاخستان.

٦ - واستمعت اللجنة في جلستها الثالثة، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل، إلى بيانات من أدلى بها ممثلو كل من البرازيل، وبنغلاديش، واندونيسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكينيا، وجمهورية إيران الإسلامية.

٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بيان أيضا كل من ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى مدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بملاحظات.

الكلمات الرئيسية

٩ - في الجلسة الثالثة، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل، قدم المتحدث الرئيسي، ديفيد ساترثوايت، وهو زميل أقدم في المعهد الدولي للبيئة والتنمية بلندن، عرضاً. ودخلت اللجنة في محاورة مع المتحدث الرئيسي، شارك فيها ممثلو كل من قطر والنرويج وجنوب أفريقيا وفرنسا وإيطاليا وكوبا والفلبين وباكستان.

١٠ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل، قدم المتحدث الرئيسي، مارك مونغمري، وهو زميل أقدم في شعبة بحوث السياسات التابعة لمجلس السكان وأستاذ في قسم الاقتصاد بجامعة ولاية نيويورك في ستوني بروك، عرضاً. ودخلت اللجنة في محاورة مع المتحدث الرئيسي، شارك فيها ممثلو كل من النرويج والمكسيك وبلجيكا.

١١ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل، قدمت المتحدث الرئيسية، هيلين زيلي، وهي عمدة مدينة كيب تاون ووزيرة التربية السابقة في مقاطعة الكيب الغربية بجنوب أفريقيا، عرضاً. ودخلت اللجنة في محاورة مع المتحدث الرئيسية، شارك فيها ممثلو كل من سويسرا والمكسيك وفرنسا والسويد والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

١٢ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدم المتحدث الرئيسي، إدواردو مورينو، وهو رئيس المرصد الحضري العالمي التابع لفرع نظام الرصد في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي، عرضاً. ودخلت اللجنة في محاورة مع المتحدث الرئيسي، شارك فيها ممثلو كل من جنوب أفريقيا وإسبانيا والصين.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية

١٣ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل، كان معروضا على اللجنة نص مشروع قرار قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية، وصدر في وقت لاحق بوصفه الوثيقة E/CN.9/2008/L.4.

- ١٤ - وفي الجلسة الثامنة أيضا، قدم نائب الرئيس، فريدريك ماتوانغا (كينيا)، تقريرا عن نتائج المشاورات غير الرسمية وأدخل تنقيحات شفوية على نص مشروع القرار.
- ١٥ - وفي الجلسة ذاتها، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من كوبا، وفرنسا، وأنتيغوا وبربودا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين)، وسلوفينيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والاتحاد الروسي.
- ١٦ - وفي الجلسة الثامنة أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفصل الأول، الفرع باء من القرار ١/٢٠٠٨).
- ١٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

الموضوع الخاص للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٠

- ١٨ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل، تلا الرئيس نص مشروع مقرر بعنوان "الموضوع الخاص للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٠".
- ١٩ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١/٢٠٠٨).

الفصل الثالث

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية

٢٠ - أقرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند ٤ من جدول أعمالها، المعنون "مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية"، في جلساتها الرابعة والخامسة والسادسة المعقودة في ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢١ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من بلغاريا، وجنوب أفريقيا، والصين، والاتحاد الروسي، والنمسا، وباكستان، وكولومبيا، وكينيا، وبلجيكا، والبرازيل، وإندونيسيا، وماليزيا، وأرمينيا، وجامايكا، وغانا.

٢٢ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من بولندا، وأوروغواي، وكندا، والبرتغال، وبوتسوانا، والمغرب، وسويسرا، وإسبانيا، والفلبين، وكوبا، والمكسيك، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وقطر، وسري لانكا.

٢٣ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من اليابان، والسويد، وبيرو وكذلك المراقب عن الكرسي الرسولي.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من المنظمة الدولية للهجرة، وكذلك المراقبان عن رابطة المتقاعدين الأميركية والتحالف العالمي للشباب، وهما منظماتان غير حكوميتان لهما مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الرابع

تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في ميدان السكان

٢٥ - أقرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند ٥ من جدول أعمالها المعنون "تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في ميدان السكان"، في جلستها السادسة المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج والتقدم المحرز في مجال السكان في عام ٢٠٠٧: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2008/6)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: البرنامج الفرعي ٦، السكان، في إطار البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2008/7).

٢٦ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٩ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيان استهلاكي أدلى به ممثل شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، وكوبا، وجامايكا، والمغرب، والصين.

٢٨ - وفي الجلسة السادسة أيضا، أدلى ببيانات ممثلو كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أجاز مدير شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن الملاحظات والأسئلة التي طُرحت.

٣٠ - وفي الجلسة السادسة أيضا، أدلى ببيان المراقب عن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى الاقتصادي والاجتماعي.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال

٣١ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل، وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاطت اللجنة علما بوثيقتين مقدمتين في إطار البند ٥ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع بء، المقرر ٢/٢٠٠٨).

الفصل الخامس

مسائل أخرى

كلمة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٢ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ نيسان/أبريل، ألقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على توصية مكتب اللجنة، وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، كلمة أمام اللجنة في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، المعنون "إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى" بشأن مختلف السبل التي يمكن بها للجنة أن تسهم في الولايتين الجديدتين المنوطتين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ألا وهما الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها، أجاب رئيس المجلس عن الأسئلة والتعليقات التي طرحها ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا.

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للجنة

- ٣٤ - عُرض على اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل، جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين (E/CN.9/2008/L.2).
- ٣٥ - وفي الجلسة نفسها، تلا أمين اللجنة التنقيحات التي أُدخلت على جدول الأعمال المؤقت، والتي أُنْفِقَ عليها خلال المشاورات غير الرسمية وعُمِّمت في ورقة غير رسمية.
- ٣٦ - وفي الجلسة نفسها، وبعد بيان أدلى به ممثل كوبا، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقراره (انظر الفصل الأول - ألف).

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية والأربعين

٣٧ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عرض نائب الرئيس والمقرر، حسين غريبي (جمهورية إيران الإسلامية)، مشروع التقرير المتعلق بالدورة الحادية والأربعين للجنة (E/CN.9/2008/L.3).

٣٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وأذنت لنائب الرئيس والمقرر بوضعه في صيغته النهائية.

الفصل الثامن

تنظيم الدورة ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٣٩ - عقدت اللجنة دورتها الحادية والأربعين في مقرّ الأمم المتحدة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وفي الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وعقدت اللجنة ٨ جلسات (من الأولى حتى الثامنة).

٤٠ - وافتتح رئيس اللجنة، إيفان بييركوف (بلغاريا)، الجلسة الثانية، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وأدلى أيضا ببيان.

٤١ - وفي الجلسة نفسها، ألقى كلمة أمام اللجنة كل من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤٢ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى مدير شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بكلمة افتتاحية.

باء - الحضور

٤٣ - حضر الدورة ٤٧ دولة عضوا في اللجنة. وحضر أيضا مراقبون عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة ودول غير أعضاء، وممثلون عن المؤسسات والكيانات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وترد قائمة بأسماء المشاركين في الوثيقة E/CN.9/2008/INF/1 و Add.1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٤٤ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتركية:

الرئيس:

إيفان بييركوف (بلغاريا)

نواب الرئيس:

حسين غريبي (جمهورية إيران الإسلامية)

فردريك ماتوانغا (كينيا)

أليسيا ميلغار (أوروغواي)

٤٥ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، انتخبت اللجنة بولين إيزيما (هولندا) نائبة للرئيس، وعيّنت حسين غريبي (جمهورية إيران الإسلامية) مقررا للدورة بالإضافة إلى منصب نائب الرئيس الذي يشغله.

دال - تقرير مكتب اللجنة عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين

٤٦ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل، قدم رئيس اللجنة تقرير المكتب عن الاجتماعات التي عقدها في الفترة الفاصلة بين الدورتين (E/CN.9/2008/2).

٤٧ - وفي الجلسة نفسها، وبعد بيان أدلى به ممثل المغرب، أحاطت اللجنة علما بتقرير المكتب.

هاء - جدول الأعمال

٤٨ - أقرت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2008/1) التالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- ٤ - مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية.
- ٥ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في ميدان السكان.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للجنة.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية والأربعين.

٤٩ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة تنظيم أعمال الدورة بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.9/2008/L.1.

واو - الوثائق

٥٠ - يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية والأربعين في موقع شعبة السكان الشبكي (<http://www.unpopulation.org>).